العسكري في الضفة الغربية. وتدعي الاوساط الاسرائيلية، ان معظم الاراضي المصادرة هي ملك لليهود قبل العام ١٩٤٨، وان ١٠٠ دونم اخرى هي اراضي دولة سيِّجتْ من اجل زراعتها (هآرتس، ١٩٨١/١/٢٦). وكان الحكم العسكري في منطقة بيت لحم، قد أصدر في الايام الاخيرة قرارات حظر بموجبها البناء في محاور الحركة في منطقة بيت لحم، وبيت جالا، وتكوع، وبيت ساحور، وخاصة حول القواعد العسكرية والمستوطنات، (المصدر نفسه). كما صدرت قرارات بحظر البناء في مناطق تقع على طول المحاور في منطقة جنين بعرض ١٠٠ – ٥٠ م على جانبي الطريق.

وقد اثارت عمليات المصادرة، ردود فعل غاضبة من قبل السكان العرب، كان ابرزها بيان السيد الياس فريج رئيس بلدية بيت لحم، الذي ندد بتوسيع السيطرة على الاراضي العربية في الضفة الغربية. وقد اضاف فريج، ان هذا العمل «ليس له ما يبرره، وهو نابع من الموقف الاسرائيلي القائل، بان ليس للعرب مكان للعيش هناء (و.ا.ا.، العدد ٢٢٦٦، ١١ و١٢/٢/١٩٨١، ص١٨). واستتبع فريج قائلاً ان سياسة اسرائيل الاستيطانية «تعبر عن عدم رغبتها في السلام». وطالب بالغاء مصادرة الاراضي.

كما استنكر المجلس البلدي في مدينة الخليل، عمليات الاستيطان والمصادرة، وذلك في اجتماع طارىء عقد يوم ١٩٨١/١/٢٩، لبحث الموضوع. فطالب بإخلاء جميع الاراضي التي احتلها الصهيونيون، وبإعادتها الى اصحابها الفلسطينيين الذي اجبروا على مغادرتها بالقوة (وفا، ١٩٨١/١/٣٠).

وشكلت في قرية بيتونيا العربية، لجنة محلية مكونة من ستة مواطنين للدفاع عن الاراضي العربية المصادرة. وأوكلت اللجنة للمحامية فيليتسيا فيليتسيا لانذر والمحامي جبد عسلي مهمة رفع قضية مصادرة الاراضي أمام المحاكم، وذلك اثر قيام سلطات الاحتلال بتسييج ٥٠٠ دونم من اراضي قرى بيتونيا والجيب وراخات، تمهيداً لمصادرتها.

اضراب المعلمين في الضفة الغربية

حتى تاريخ كتابة هذه السطور في ١٩٨١/٢/١٥، يكون اضراب المعلمين التابعين لوكالة الغوث (اونروا) قد دخل شهره الثالث، كما يدخل اضراب معلمي المدارس الرسمية شهره الثاني، على التوالي. فيما لا تزال الجهات المعنية بكلا القطاعين، ترفض الاستجابة لمطالب المعلمين المشروعة، والمتمثلة في زيادة رواتبهم، لتحسين مستواهم المعيشي ازاء ارتفاع الاسعار المتواصل، إضافة الى مطالبتهم بتأمين ظروف ملائمة ومريحة للتدريس، كإحضار تجهيزات جيدة للمدارس ومتخصصين في التعليم. ووقف الممارسات الاسرائيلية ضد مؤسسات التعليم والعاملين فيها، وخاصة الغاء الامر العسكري رقم ٨٥٤، الذي يهدد مستقبل التعليم العالي في الاراضي العربية المحتلة.

وكانت لجان المعلمين التي تقود الإضراب، قد أنذرت الجهات المختصة بضرورة الاستجابة لطلبات المعلمين، وزيادة رواتبهم بنسبة ١٠٠٪ وربطها مع جدول الاسعار، وإلا فإنها ستلجأ الى تصعيد اضرابها. وأخذت سلطات الحكم العسكري المسؤولة عن المدارس الرسمية بالمماطلة، وكذلك اتبعت وكالة الغوث المشرفة على التعليم في مدارس اللاجئين نفس الاسلوب، حيث تمت الموافقة على دفع زيادة لا تتجاوز ٤٠٪ فقط. وهكذا صعّد المعلمون مواقفهم الى أن اعلنوا الاضراب المفتوح حتى تحقيق مطالبهم منذ ١٩٨٠/١٢/١٨.

وقد أيدت كل المؤسسات والهيئات الوطنية العربية تحرك المعلمين، في كلا القطاعين التعليميين، وتحول هذا الاضراب إلى موقف وطني عام، لان أبعاده واهدافه وطنية، تماما كما في مطلبية حياتية. فبالنسبة لمدارس الوكالة ارسلت المؤسسات الوطنية في مدينة نابلس برقية الى الدكتور كورت فالدهايم، السكرتير العام للامم المتحدة، ناشدته فيها، التدخل من أجل التوصل الى حل عادل لمطالب المعلمين التابعين لوكالة الغوث، وأكدت المؤسسات في برقيتها وقوف «كل جماهير المدينة الى جانب المعلمين في إضرابهم حتى تحقيق كامل حقوقهم العادلة والمشروعة» (وفا، ١٩٨١/١/٢٩).